الأمم المتحدة

الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ

Distr.
GENERAL

FCCC/IDR.1(SUM)/ROM
2 September 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

ملخص

التقرير عن الاستعراض المتعمق للبلاغ الوطني

لرومانيا

(يرد النص الكامل للتقرير (بالانكليزية فقط) في الوثيقة: FCCC/IDR.1/ROM)

فريق الاستعراض المؤلف من:

ابراهيم عبد الجليل (مصر)
هينك ميركوس (هولندا)
أنيكت غاي، أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، المنسّق

هذا النص متوفر أيضاً على شبكة الاتصالات العالمية (http://www.unfccc.de) World wide Web

تقتضي المادتان ٤ و١٢ من الاتفاقية الإطارية بشأن تغيّر المناخ أن تعدّ الأطراف بلاغات وطنية بشأن تنفيذها للاتفاقية. وكانت لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع اتفاقية إطارية بشأن تغيّر المناخ قد وافقت بمقرريها ٢/٩ و١/١٠ على المبادئ التوجيهية لإعداد البلاغات الوطنية ولعملية استعراضها. كما وافق على تلك المبادئ وعلى استعراضها مؤتمر الأطراف بمقرريه ٢/م أ-١ و٣/م أ-١ (انظر FCCC/CP/1995/7/Add.1). ووفقاً لهذه المقررات، تم إعداد التجميع والتوليف للبلاغات الوطنية الـ٣٣ الأولى المقدمة من الأطراف المدرجة في المرفق الأول (FCCC/CP/1996/12 وAdd.1 وAdd.2).

ولدى استعراض الأطراف لتنفيذ الاتفاقية، سيكون هذا التقرير متاحاً للهيئتين الفرعيتين ولمؤتمر الأطراف باللغة الانكليزية بالإضافة إلى ملخص للتقرير باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة. (وسيعرض على هاتين الهيئتين أيضاً الملخص التنفيذي للبلاغ الوطني الأول لرومانيا والمعلومات الخاصة بهذا البلد المستمدة من تقرير تجميعي وتوليفي يشمل جميع البلدان التي قدمت بلاغات وطنية).

ملخص[1]

١- أجري الاستعراض المتعمق للبلاغ الوطني الأول لرومانيا في الفترة الممتدة من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ إلى نيسان/أبريل ١٩٩٧، وشمل زيارة قطرية قام بها فريق الاستعراض إلى بوخارست من ٧ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وقد ضمّ هذا الفريق خبراء من مصر وهولندا.

٢- ومن الجوانب الرئيسية للسياق الوطني لرومانيا انتقالها إلى اقتصاد السوق. وفي هذا السياق انخفض ناتجها المحلي الاجمالي انخفاضاً شديداً في الفترة بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠، شأنه شأن انبعاثات غازات الدفيئة. وقد طلبت رومانيا منحها المرونة التي تتيحها المادة ٤-٦ من الاتفاقية كيما تستخدم عام ١٩٨٩ كسنة أساس بدلاً من عام ١٩٩٠، واستجاب مؤتمر الأطراف لطلبها هذا. ويُنظر إلى عملية الخصخصة على أنها من الأدوات التي يحتمل أن تؤدي إلى تحسين كفاءة الطاقة. وتعتمد رومانيا على الاستثمار الخارجي للمساعدة في الارتقاء بالوحدات الصناعية والمعدات، إلا أن الاستثمار الأجنبي قل عما كان متوقعاً رغم انخفاض تكاليف العمالة. وقد تم مؤخراً وضع استراتيجية للبيئة وافقت الحكومة عليها إلى جانب خطة عمل وطنية للبيئة. كما أنشئت لجنة وطنية تعنى بتغيّر المناخ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وليس لدى رومانيا أي هدف طوعي محدد كمياً لتخفيض إنبعاثات غازات الدفيئة. وتشمل التشريعات البيئية الأساسية التي سنّت مؤخراً القانون البيئي لكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الذي يرسي مبادئ أساسية. وقد تم وضع عدد من الاستراتيجيات القطاعية من بينها استراتيجية لقطاع الطاقة تحتوي على مكوّن بيئي، وإدارة للحراجة، والنقل، وإن كانت بعض هذه الاستراتيجيات ما زال يجري وضعها ولم تحظ بعد بموافقة الحكومة عليها. وقد بلغ إجمالي إمدادات الطاقة الأولية ٣٩ مليوناً من الأطنان المترية لمكافئ النفط في عام ١٩٩٤ (مقابل ٦٧ مليوناً من الأطنان المترية لمكافئ النفط في عام ١٩٨٩) ويتكوّن ٤٣ في المائة منها من الغاز الطبيعي و٢٨ في المائة من النفط، و٢٥ في المائة من الفحم، و٣ في المائة من القوى الكهرمائية المنتجة محلياً. وتقترب عملية بناء محطة طاقة نووية من الاكتمال. وفي عام ١٩٨٩ كان نصيب الفرد من إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون ٨,٦ طن تقريباً، وقد انخفض هذا النصيب إلى ٤,٨ طن في عام ١٩٩٣؛ في حين كان متوسط هذا النصيب في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي نحو ١٢ طناً في عام ١٩٩٠.

٣- وفي البلاغ الوطني أو كما جاء في المعلومات الإضافية التي تم الحصول عليها أثناء الاستعراض المتعمق، قُدّمت بيانات الجرد عن غازات الدفيئة الرئيسية - ثاني أكسيد الكربون، والميثان، وأكسيد النيتروز، وأكاسيد النيتروجين من السلائف، وأول أكسيد الكربون، والمركبات العضوية المتطايرة غير الميثانية للسنوات ١٩٨٩ و١٩٩٠ و١٩٩١. وفي عام ١٩٨٩ بلغت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في رومانيا ٤٧٩ ١٩٨ جيغافراماً بينما أزيل بالتنحية ٩٢٥ ٢ جيغاغراماً. وفي ذلك العام أيضاً انبعث ٣٢٨ ٢ جيغاغراماً من الميثان و٦٧ جيغاغراماً من أكسيد النيتروز و٥٥٣ جيغاغراماً من أكاسيد النيتروجين و٣٣٧ ٢ جيغاغراماً من أول أكسيد الكربون و٥٢٩ جيغاغراماً من المركبات العضوية المتطايرة غير الميثانية. ويستند جرد غازات الدفيئة إلى المبادئ التوجيهية لقوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة المعتمدة من الفريق الحكومي الدولي المعني بتغيّر المناخ وإلى معاملات الانبعاثات الواجبة التطبيق في حال عدم وجود معاملات وطنية، رغم أن معاملات الانبعاث الخاصة بنظام كورينير[2] تستخدم أيضاً حيثما لاتتوفر تلك المعاملات في المبادئ التوجيهية للفريق الحكومي الدولي المعني بتغيّر المناخ. وتشمل أوجه الاختلاف عن منهجية ذلك الفريق: غياب الإنبعاثات من النفايات الصناعية الصلبة والسائلة (بسبب الافتقار إلى بيانات يوثق بها)؛ والإبلاغ عن انبعاثات مستودعات وقود النقل الدولي مع انبعاثات قطاع النقل؛ وضم الانبعاثات من صناعتي الأسمنت والجير إلى الانبعاثات

من احتراق الوقود؛ وتقسيم إنبعاثات وقود المحركات بين قطاع الصناعة والقطاع المنزلي وقطاع النقل، مما أدى إلى إظهار انخفاض من إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون من قطاع النقل (نحو ٤ في المائة من الإجمالي).

٤- ولم تكن المعلومات المتعلقة بالسياسات والتدابير المقدمة في البلاغ مفصّلة، كما أن بعض التوصيات المدرجة في المبادئ التوجيهية المتعلقة بالإبلاغ لم تتبع. وفيما يتعلق بقطاع الطاقة، يجري حالياً إعداد تشريعات تعلق بالكهرباء وتستهدف توضيح دور مختلف العناصر الفاعلة في هذا القطاع. كما بدأت المناقشات الأولية بشأن وضع قانون خاص يتعلق بحفظ الطاقة، قد يتضمّن في جملة أمور حوافز ضريبية من أجل حفظ الطاقة. ويجري حالياً استخدام معظم الإيرادات من ضريبة مفروضة بنسبة ١٨ في المائة على استهلاك الكهرباء والتدفئة لتمويل برامج لتعديل التصميمات يضطلع بها مرفق الكهرباء RENEL. وقيل إن برنامجاً يتعلق بمصادر الطاقة المتجددة نفّذ قبل عام ١٩٩٠ لم يحقق النجاح المنشود، وإن كانت وكالة حفظ الطاقة قد أعدت مشروع قانون بشأن مصادر الطاقة المتجددة، يتضمن من جملة أمور أحكاماً لتوفير دعم مالي ومؤسسي لمنتجي القدرة المستقلين. ويجري أيضاً تنفيذ برنامج لتطوير الطاقة المتجددة في وزارة الصناعة والتجارة بدعم من برنامج PHARE الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي. ويجري العمل حالياً في وضع معايير للكفاءة في استخدام الغلايات وبعض الأجهزة الكهربائية المنزلية مثل أجهزة التلفاز. وتستخدم أيضاً معايير الكفاءة في استعمال الطاقة والبطاقات البيئية الطوعية للثلاجات والغسّالات.

٥- وسلّم فريق الاستعراض بأنه نتيجة للأزمة الاقتصادية الأخيرة في رومانيا ربما لا يكون من الضروري اتخاذ تدابير من أجل تحقيق الهدف المحدد في الاتفاقية لتثبيت إنبعاثاتها من ثاني أكسيد الكربون في عام ٢٠٠٠ عند المستوى الذي كان سائداً في عام ١٩٨٩ المتخذ كسنة أساس في رومانيا.

٦- ولا يتضمن البلاغ الوطني إسقاطات لغازات الدفيئة، غير أنه أتيحت للفريق خلال زيارته القطرية تلك دراسة أولية بشأن هذه الإسقاطات. وفي إطار السيناريو "بدون تدابير" الوارد في تلك الدراسة، من المتوقّع أن تنخفض إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون في عام ٢٠٠٠ عن مستواها في عام ١٩٨٩ ولكنها ستنمو لتصل إلى هذا المستوى في ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ثم تواصل النمو إلى ما يتجاوز هذا المستوى. ومن المتوقع أيضاً أن تكون انبعاثات غازات الدفيئة الأخرى في عام ٢٠٢٠ أعلى من مستواها في عام ١٩٨٩. وفي إطار واحد من عدة سيناريوهات "بتدابير" قدمت للفريق، ستخفض رومانيا إنبعاثاتها من ثاني أكسيد الكربون، بالمقارنة بسيناريوهات خط الأساس بنسبة ١٢,١ في المائة في عام ٢٠٠٠ و٣٤,٤ في المائة في عام ٢٠١٠ و٤٨ في المائة في عام ٢٠٢٠. وقدّر متوسط تكلفة تحقيق هذا البديل بمبلغ ١,٦٣ من دولارات الولايات المتحدة لتخفيض كل طن من ثاني أكسيد الكربون (ولا يدخل في ذلك النقل والزراعة)، وقدرت التكلفة الإجمالية للفترة كلها بمبلغ ٢٨ مليار دولار. وجدير بالذكر أن هذه الموارد المالية لم تؤمّن بعد.

٧- ولقد وردت في البلاغ الوطني إشارة موجزة عن أنشطة البحث التي تموّل تمويلاً مشتركاً من مصادر رومانية وفي إطار مكوّن تقييم درجة التأثر في برنامج الولايات المتحدة للدراسات القطرية، والتي تتعلق بتقييم الآثار المتوقعة لتغير المناخ، بما في ذلك الآثار على الزراعة والغابات وأحواض المياه العذبة. وقد فصّلت هذه الأنشطة خلال الزيارة القطرية وحدّدت مواضيع ممكنة لبحوث تجرى في المستقبل. وتم أيضاً تحليل عدة خيارات تكييفية في حالة إحدى الدراسات.

٨- وتوجد عدة أمثلة للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، مثل برنامج الولايات المتحدة للدراسات القطرية، والتعاون في إطار برنامج PHARE بشأن الطاقة المتجددة، والمشروع المشترك بين مرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمعني بتحسين كفاءة استخدام الطاقة. وعلى الرغم من هذه الأمثلة، قد تكون التقييدات المالية من العوامل التي تحدّ من إجراء الدراسات وتنفيذ المشاريع والسياسات في رومانيا. وفي الوقت الذي تمت فيه تلك الزيارة القطرية، لم تكن هناك أية أنشطة رسمية تنفذ تنفيذاً مشتركاً في إطار المرحلة التجريبية، وإن كانت رومانيا قد اعتزمت الاشتراك في مثل هذه الأنشطة في المستقبل. وفي آذار/مارس ١٩٩٧، وقّعت رومانيا وهولندا خطاب نوايا يتعلق بتحسين كفاءة استخدام الطاقة لعدة محطات لتوليد القوى في رومانيا كواحد من مشاريع المرحلة التجريبية.

٩- وخلال الزيارة القطرية، قام خبراء من عدة معاهد حكومية بتفصيل المعلومات التي وردت في البلاغ الوطني بشأن الأبحاث والمراقبة المنهجية. وهناك تقليد قوي للأبحاث في الميادين المتصلة بالمناخ. ويجري الاضطلاع منذ عام ١٨٨٤ بعمليات لتجميع البيانات ورصدها. وتشارك رومانيا أيضاً في الجهود الدولية، بما في ذلك البرنامج العالمي لبحوث المناخ، والفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، والبرنامج الدولي لغلاف الأرض - المحيط الحيوي.

١٠- ولقد حدد في البلاغ الوطني الأول تطوير التعليم في مجال القضايا البيئية كهدف قصير الأجل لرومانيا من المقرر أن يتحقق بإدخال هذه القضايا في جميع مستويات التعليم وبتيسير فرص وصول عامة الناس إلى هذه المعلومات. وقام أحد مكاتب المعلومات والوثائق البيئية بوضع قاعدة بيانات ببليوغرافية بشأن المنشورات المتعلقة بالقضايا البيئية. ويجري في إطار مشروع PHARE للاتحاد الأوروبي تنظيم حملة توعية جماهيرية بشأن كفاءة استخدام الطاقة والبيئة. ويجري العمل في الجامعات بشأن علم المناخ والنمذجة المناخية بالتعاون مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

الحواشي

(١) وفقاً للمقرر ٢/م أ-١ لمؤتمر الأطراف، أبلغ مشروع النص الكامل لهذا التقرير إلى حكومة رومانيا فلم تبد أية تعليقات إضافية بشأنه.

(٢) كورينير (CORINAIR) هو العنصر الذي يتناول قوائم جرد الانبعاثات في الهواء في نظام الجماعة الأوروبية المسمى CORINE (نظام المعلومات المنسقة عن حالة الموارد الطبيعية والبيئة).

- - - - -